الموقف الأمريكي من أسلحة الدمار الشامل
بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١
(دراسة حالة: سورية)
٢٠٠٠ـ٢٠٠٥

د. لؤي أحمد العوجي(*)

مقدمة:

تعتبر أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة من المسائل التي حظيت باهتمام كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. ونتيجة خطورتها وفعاليتها وازدياد إمكانياتها التدميرية وحجم الأضرار الكبيرة التي تخلفها، وبفعل انتشارها السريع، وسعي دول العالم لامتلاكها وتطوير أساليب استخدامها، فقد بذلت جهود كبيرة من قبل دول العالم من أجل تنظيم معاهدات دولية للحد من انتشارها وتحريم استعمالها[1]. تقسم أسلحة الدمار الشامل إلى: أسلحة كيماوية تشمل: (الغازات الحربية) والمواد الحارقة، وأخرى بيولوجية (البكترولوجية)، والأسلحة الذرية (النووية).

أولاً- الموقف الأمريكي من أسلحة الدمار الشامل قبل مجيء إدارة الرئيس جورج دبليو بوش:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي منذ الخمسينيات من القرن الماضي إلى تطوير ونشر ترسانة نووية كبيرة، تلبي حاجات عسكرية

(*) باحث سوري.

وأمنية وسياسية لكلتا القوتين. وسعت عدة دول بمساعدتهما لامتلاك هذه التكنولوجيا. ومع الخوف من سباق التسلح والتجارب النووية كان التوجه نحو ضبط هذا التحرك السريع والخطير باتفاقيات دولية. لكن تلك الاتفاقيات لم تمنع القوتين العظميين من مواصلة زيادة ترساناتهما النووية الاستراتيجية[٢]. وقد اعتمدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سياسة الردع التي بنيت على أساس عدم تمكن طرف من خوض حرب نووية ضد الطرف الآخر؛ لأن ذلك سيكون ضربًا من الجنون بالنظر لمخاطره الكارثية، وبالتالي التدمير المتبادل المؤكد. وكان لكلتا القوتين مصلحة في التفاهم المتبادل لتطبيق سياسة الردع تلك. ولكن بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على صعيد العالم، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد نهج جديد تمثل في العمل على جبهتين اثنتين:

الأولى: السعي لتأمين السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل التي كانت موجودة في الاتحاد السوفيتي سابقًا، ومنع الدول المستقلة من التصرف بها والعمل على ضبطها، وتدمير ما يمكن تدميره منها، وذلك من خلال الاتفاق مع روسيا، وبنفس الوقت ممارسة الضغوط عبر الترهيب والترغيب للجمهوريات المستقلة تلك.

الثانية: مواجهة العديد من الدول التي امتلكت أو تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، باعتبار أن هذا الإجراء هو من متطلبات زعامة أمريكا للعالم في ظل الأوضاع الجديدة.

إن الدافع وراء اعتماد تلك السياسة من وجهه النظر الأمريكية هو عدم إمكانية استخدام سياسة الردع التي كانت موجودة سابقًا، وامتلاك عدد كبير من دول العالم لأسلحة الدمار الشامل، وامتلاك العديد منها تكنولوجيا الصنع بسهولة، خاصة وأن عددًا من الدول رأت في امتلاك أسلحة الدمار الشامل

والصواريخ أكثر فعالية من القوات العسكرية التقليدية التى لا يمكن لها أن تضمن من خلالها تحقيق أهدافها وحماية مصالحها[٣]. وقد ذكر الرئيس بيل كلنتون بأنه منذ عام ١٩٩٣ بدأت الولايات المتحدة بالعمل فى قضية الحرب الحيوية، وانصبت الجهود على مخطط الدفاعات المضادة لهجمات كيمائية وحيوية. وخلال فترتى ولايته اتخذ كلينتون العديد من الإجراءات[٤] التى تمكن إدارته من مجابهة تلك التهديدات[٥].

ثانيًا- نظرة إدارة جورج بوش الابن إلى أسلحة الدمار الشامل:

جاءت نظره إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إلى أسلحة الدمار الشامل فى إطار استراتيجية بوش الجديدة. ففى خطابه فى الجامعة الوطنية للدفاع فى الأول من مايو ٢٠٠١، صرح الرئيس بوش بأن مفهوم الردع يجب ألا يستند إلى الرد الانتقامى النووى فحسب، بل لا بد أيضًا من إيجاد مفاهيم جديدة للردع تعتمد القوات الهجومية والدفاعية، والتى من شأنها أن تؤمن استراتيجية شاملة لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا إنتاج الصواريخ العابرة للقارات. وحدد بوش متطلبات العمل بهذه الاستراتيجية[٦].

١- المحافظة على علاقات التحالف الأساسية وتحسينها، وإعادة طمأنة الأصدقاء بأننا نلتزم تأمين نظام دولى مستقر، وأن مصالحنا الأمنية لا تنفصل عن مصالحهم.

٢- العمل على إنهاء التحديات، بدلاً من تأجيلها بطريقة تؤخر حدوثها.

٣- ثنى أعدائنا عن اتباع مسارات عمل معادية مع الاحتفاظ بقدرتنا على ردع الاعتداءات.

وانبرى عدد من الخبراء الأمريكان من عسكريين وسياسيين، ومن المنظرين للعهد الجديد تفسير رؤية بوش هذه. فقد وجد بعضهم بأن هذه

الاستراتيجية لكى تكون فعالة، يجب أن تشمل مجالاً واسعًا من السياسات والبرامج، بما فى ذلك الأعمال الاستباقية للأحداث لمنع انتشار الأسلحة، فالردع بشكله التقليدى القديم لم يعد يناسب التهديدات الجديدة المعاصرة، وبالتالى لا بد من إيجاد طريقة جديدة للتفكير[٧]. وحدد جون بولتون عندما كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكى لضبط التسلح والأمن الدولى بأن إطار العمل الاستراتيجى الجديد يهدف إلى تخليص العالم من تهديد الإرهاب والخطر المضاف الذى يطرحه وقوع الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية والنووية فى أيدى الإرهابيين. مستشهدًا بما قاله الرئيس دبليو بوش بأن الحكام الدكتاتوريين فى إيران، والعراق، وكوريا الشمالية يملكون بعض أسلحة الدمار الشامل كما أنهم يطورون غيرها. أما حلفاؤهم من الإرهابيين فيفتشون عن مثل هذه الأسلحة، وهم لن يهدروا أى فرصة تسنح لهم لاستخدامها ضد أمريكا. وهناك ترابط بين الدول الراعية للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث تدعم تلك الدول الإرهابيين وتزودهم بأسلحة الدمار الشامل. وبناء عليه تقوم الولايات المتحدة بالتحرك لإنهاء حالة رعاية الدول للإرهاب. واعتبر بولتون أن مفاهيم الحرب الباردة تبدو غير منطقية فى عالم يكون فيه إرهابيون متنقلون على استعداد دائم لتنفيذ أوامر أنظمة دكتاتورية معادية للولايات المتحدة وحلفائها، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية تكييف دفاعاتها بما يتناسب والأوضاع الجديدة فى الوضع الأمنى الدولى[٨]. ويشير جون أس. وولف مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى أن حرمان الدول التى تعمل على امتلاك أسلحة الدمار الشامل من الحصول على التقنيات والخبرات اللازمة لذلك هو العنصر المركزى لإطار العمل فى سياسة الولايات المتحدة فى مجال منع انتشار هذه الأسلحة. وهو يرى أن التحديات الرئيسة للولايات المتحدة تكمن فى العمل على إيقاف إنتاج المواد المستعملة فى صنع أسلحة الدمار الشامل، خاصة إلى العراق، ومنع حصول

إيران على أسلحة وصواريخ الدمار الشامل، مؤكدًا على ما قاله الرئيس بوش فى ذكرى مرور ستة أشهر على أحداث ١١ سبتمبر بأن بعض الدول التى ترعى الإرهاب تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، أو أنها أصبحت تملكها فعلاً، وهى تساعد مجموعات إرهابية متعطشة لهذه الأسلحة، ولا تتردد فى استخدامها دون أى رادع أخلاقى. وبناء عليه فإن من أولويات الإدارة الجديدة منع إيران من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وكذلك وسائط نقلها نظرًا لكون إيران مُصدرًا أساسيًا لجميع أنواع الدعم لمجموعات إرهابية. وكذلك وضع حد لبرنامج كوريا النووى، وضرورة تقوية وفرض تطبيق إجراءات مراقبة الصادرات بشكل خاص فى بلد مثل العراق. إذ إن العراق يتباهى بعدائه للعالم، ويستمر فى مخالفة التزاماته لمعاهدة الأمم المتحدة لمنع انتشار الأسلحة النووية، ويبقى داعمًا للإرهاب ومستمرًا فى السعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ، وبرامج الأسلحة التقليدية خلافًا لقرارات مجلس الأمن الدولى[٩].

ويرى كيرى إم. كارتشنر، الخبير فى الدفاعات الاستراتيجية والميدانية، أنه بغية الاستجابة إلى التهديدات المعاصرة والناشئة، على الولايات المتحدة أن تُغير طريقة تفكيرها بالنسبة للردع وكيفية ممارستها. ويضيف: يجب أن يتم تصميم سياسة ردع جديدة لا تبنى على الانتقام الهجومى فحسب، بل لا بد أيضًا من السعى لردع قادة الدول الشريرة الذين يحاولون استخدام قواتهم وأسلحة الدمار الشامل ضد جيرانهم[١٠].

ويرى السناتور ديك لوغار أن المشكلة التى نواجهها الآن ليست الإرهاب فحسب، إنها الرابطة بين الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل أيضًا[١١].

أما أنطونى كوردسمان الخبير بالشئون العسكرية والاستراتيجية[١٢]، فيرى أن التوترات الإقليمية الفرعية فى شمال أفريقيا والخليج العربى وجنوب

آسيا، سوية مع التوترات المترافقة مع النزاع العربي - الإسرائيلي، تتفاعل بطرق قد تجبر بالفعل جميع القوى الرئيسة في الشرق الأوسط على مواصلة جهودها للحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية وأنظمة إطلاقها. وعلى الرغم من الجهود الدولية لمراقبة الأسلحة، والمباحثات المختلفة حول مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فإن القوى الرئيسة في المنطقة ترى أن الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية هي أدوات رئيسة للقوة. ويرى كوردسمان أن إسرائيل طورت أسلحة كيميائية وبيولوجية مع القدرة على استخدامها كرءوس حربية، ولكن لا يبدو أنها قد أنتجتها. لم تصرح علنًا أبدًا عن امتلاكها لأسلحة نووية، وتعتمد على سلاح رادع "غير معلن". تملك إسرائيل مخزونًا كبيرًا من الأسلحة النووية يشمل على الأرجح أسلحة معززة (قنابل انشطارية بقدرة تفجير معززة) وأسلحة انشطارية وبعض "الأسلحة النووية - الميدانية" بقدرة مفجر منخفضة. تملك قدرة استعمال أقمار صناعية للتهديف النووي الطويل المدى. تستطيع إطلاق أسلحة نووية بواسطة صواريخ بالستية طويلة المدى بإمكانها أن تضرب أي هدف في الشرق الأوسط، وبواسطة طائرات هجومية بعيدة المدى يمكن إعادة تزويدها بالوقود من الجو. من المحتمل أنها تطور صواريخ كروز لتجهيز الغواصات، وربما أنظمة إطلاق للأسلحة النووية من أسطح البوارج الحربية. أما بالنسبة للدول الأشد خطرًا، فيرى أن أخطر دولتين تنشران الأسلحة في الشرق الأوسط هما: إيران والعراق، حيث يسعيان لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ويضاف إلى ذلك سعي تنظيم القاعدة والإرهابيين لامتلاك أسلحة كيميائية، وبيولوجية، وإشعاعية، ونووية. وقد حدد دوافع دول الشرق الأوسط لامتلاك أسلحة الدمار الشامل فيما يلي[١٣]:

البحث عن الموقع المتفوق والهيبة.

- الحاجة إلى ردع دول أخرى.
- ضرورة تعزيز القدرات القتالية، واستعمال الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية بمثابة عامل "موازن" لردع أو هزم الدول الأعداء الحائزة على قوات تقليدية متفوقة.

وفى الأول من يوليو ٢٠٠٢ فى الأكاديمية العسكرية فى وست بوينت، جاء فى خطاب الرئيس جورج دبليو بوش ما يلى[٤٠]:

- الربط بن التقاطع الخطير للراديكالية والتكنولوجيا، حيث إن انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية التى تترافق مع تكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات سيمكن دولاً ضعيفة من ضرب قوى عظمى.
- تم ضبط بعض الجماعات والدول الضعيفة وهى تسعى للحصول على الأسلحة الرهيبة (أسلحة الدمار الشامل)، ومخطط لضرب الولايات المتحدة.
- سياسة الردع والاحتواء لا تنفع مع الإرهابيين والحكام الديكتاتوريين الذين يملكون أسلحة دمار شامل، أو يسعون لتزويد الإرهابيين بها.
- يجب الانتقال إلى مرحلة الهجوم الوقائى بدلاً من الدفاع، ونقل المعركة حيث يتواجد الإرهابيون.
- حماية الحلفاء من هجمات الإرهابيين.

ويرى السناتور الجمهورى ريتشارد ج. لوغار أن أسلحة الدمار الشامل أكبر تحد للأمن القومى يواجه الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى. ولم يحظ هذا الموضوع باهتمام مرشحى الحزبين السياسيين الرئيسين فى

انتخابات الرئاسة فى العام ٢٠٠٠. أما بعد ١١ سبتمبر فقد كانت مكافحة الانتشار النووى أحد أهم المسائل التى اتفق عليها متنافسا الرئاسة: بوش الابن وجون كيرى عام ٢٠٠٤[١٥]. والأخطر من ذلك هو ابتداع مصطلحات جديدة لربط الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل، حيث أدخل غافين كاميرون مصطلحًا جديدًا هو الإرهاب النووى، فقد اعتبر أن وصول أسلحة الدمار الشامل إلى الإرهابيين هو من "كوابيس القرن الحادى والعشرين"، وحدد كاميرون أربعة سيناريوهات إرهابية نووية مختلفة يمكن أن يقوم بها الإرهابيون وهى[١٦]:

١- سرقة سلاح نووى كامل واستخدامه.

٢- سرقة أو الحصول على مواد قابلة للانشطار يتم استخدامها بعدئذ لصنع سلاح نووى.

٣- شن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية بهدف إحداث تلوث إشعاعى فى المناطق المجاورة.

٤- استخدام مواد إشعاعية لصنع أداة لإطلاق الإشعاعات (القنبلة القذرة).

وقد ركز كاميرون على الخطورة الكامنة فى وجود بعض النخب العسكرية أو العلمية فى بعض الدول قد تكون مستعدة، لأسباب أيديولوجية أو مالية؛ لأن توفر أسلحة أو مواد أو خبرة نووية لمنظمات إرهابية[١٧]. وفى مراحل لاحقة، ولإثبات صحة السياسة الأمريكية فى هذا المجال، تبين بولا أ. ديستر مساعدة وزيرة الخارجة لشئون التثبت والامتثال، بأن تخلى ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل وبرامجها هى قصة نجاح حقيقية للحد من انتشار الأسلحة فى الألفية الجديدة، معتبرة أن إعلان ليبيا التاريخى جاء نتيجة للضغط الدولى والأمريكى طويل الأمد، بما فى ذلك العقوبات الاقتصادية والقيود المفروضة

على السفر، مقترنًا بقدرة الولايات المتحدة وبريطانيا المثبتة على جمع المعلومات الاستخباراتية المفصلة حول برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الليبية، واتخاذ الإجراءات بشأنها. وقد بيَّن الحزب الجمهورى فى برنامجه لعام ٢٠٠٤ أن أهم الإنجازات التى حققتها إدارة بوش خلال عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فى مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هى[١٨]:

- إنهاء سعى صدام حسين الذى دام عقودًا للحصول على أسلحة كيميائية، وبيولوجية، ونووية، وإكمال إزالة أسلحة الدمار الشامل وبرامج إنتاج الصواريخ البالستية فى ليبيا.
- إغلاق شبكة انتشار الأسلحة النووية التى أدارها عبد القدير خان فى باكستان.
- قيادة المبادرة الأمنية لانتشار أسلحة الدمار الشامل الهادفة لإنهاء استعمال أسلحة الدمار الشامل الخطرة، ووسائل إطلاقها.
- التشديد على مواجهة التهديدات الصادرة عن كوريا الشمالية.
- دعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإلزام النظام الإيرانى باحترام التزاماته، بموجب المعاهدة التى وقعها.

وقد حددت كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومى الأمريكى الخطوط العامة للرئيس بوش الابن فى هذا المجال، حيث أشارت إلى أن أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة انتشار الأسلحة النووية المهام التالية[١٩]:

- إلزام الدول بالتقيد ببرامج عدم انتشار الأسلحة النووية بالطرق الدبلوماسية، أو ثنى تلك الدول بالقوة.
- التقيد بمبادرة الأمن الخاصة بانتشار الأسلحة التى تقدَّم بها الرئيس

بوش التى التزمت بها العديد من الدول الحلفاء، وهى تفتيش السفن التى يشتبه فى نقلها حمولة مشتبه بها، والاستيلاء على حمولتها من المواد الخطرة.

- تعزيز قدرة العالم على عدم السماح لأنظمة الحكم الخارجة على القانون بالحصول على مثل هذه الأسلحة الخطرة.
- ملاحقة الدول الخطيرة والشبكات الخاصة التى تعمل بالسر فى مجال نشر التكنولوجيا النووية من خلال بيعها لأخطر الأنظمة فى العالم (إيران وكوريا الشمالية)، مثل شبكة عبد القدير خان الإجرامية فى باكستان.

وأشارت رايس إلى أن نظام صدام حسين لم يكن عبارة عن دولة ترعى الإرهاب فحسب، بل كان لعدة سنوات من الدول الرئيسة التى تنتج أسلحة الدمار الشامل أيضًا، وقد تحدى دكتاتور العراق السابق العالم، رافضًا نزع سلاحه أو الإفصاح عن برامجه وأسلحته غير المشروعة، مضيفة أن الولايات المتحدة كانت تعلم بوجود أسلحة الدمار الشامل وبرامج تلك الأسلحة لديه، وأن من نتائج تلك الحرب تخلى ليبيا عن برامجها وترسانتها من تلك الأسلحة[٢٠].

وبنفس السياق يوضح جون بولتون فى حديثه أمام مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩، مضمون استراتيجية بوش الجديدة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث أسماها استراتيجية مكافحة الانتشار، والاستراتيجية الجديدة تشمل الدول المارقة، وتطال خطوط التجارة وعمليات النقل والتزويد، وكذلك متابعة العلماء العاملين فى مجال أسلحة الدمار الشامل، واعتراض شحنات أسلحة مشتبهة، ومساعدة دول أخرى فى تطبيق ضوابط على التصدير، وفرض عقوبات على الشركات التى تتداول مكونات أسلحة الدمار الشامل. وأشار بولتون إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على

طرح مبادرة أمن انتشار الأسلحة التى أعلنها الرئيس بوش عام ٢٠٠٣، وتتعاون من خلالها ٦٠ دولة لوقف انتشار مكونات الأسلحة التى تضمنها قرار مجلس الأمن الدول رقم ١٥٤٠ والشراكة العالمية لمجموعة الثمانى (الاقتصادية) ضد انتشار أسلحة مواد دمار شامل، ومحادثات الأطراف الستة التى تشمل كوريا الشمالية التى ترمى لوقف برنامجها النووى. وكان من نتائج تلك السياسة، حل شبكة عبد القدير خان فى باكستان، وإلغاء برنامج ليبيا لأسلحة الدمار الشامل. وأشار بولتون إلى أن العقوبات الاقتصادية هى أداة ضرورية فى استراتيجية شاملة لمنع الانتشار، وهى عقوبات تشمل الدول والشركات، وكل من يخالف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. وقد اعتبر بولتون أن ليبيا تمثل سابقة قوية على أنه بإمكان دولة ما أن تسلم أسلحة الدمار الشامل لديها بدون تغيير فى نظامها الحاكم. وأمل بولتون فى منع كلٌ من إيران وكوريا الشمالية من امتلاك أسلحة دمار شامل، ووقف تجاربهما النووية[٢١].

يستنتج مما سبق أن الرؤى والأفكار التى روجها وساقها المفكرون والسياسيون فى إدارة بوش الابن، وتهويل الأخطار والتركيز عليها وحتى الكذب أحيانًا كانت ترجمة لفريق المحافظين الجدد واليمين المتطرف فى تلك الإدارة. وقد بين ذلك بوضوح الرئيس جيمى كارتر، حيث أشار إلى أن موقف إدارة بوش الابن من مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل كان مبالغًا فيه وبه تزوير للحقائق، وأعطى كارتر مثالاً على صحة هذا الاستنتاج من خلال وصفه لجون بولتون، مساعد وزير الخارجية للرقابة على التسلح بأنة يمثل شكلاً من الأصولية والمحافظين الجدد، حيث أعلن بولتون كذبًا عام ٢٠٠١، بأن الصناعة الدوائية فى كوبا متورطة فى إنتاج أسلحة بيولوجية للدمار الشامل، وتبين لاحقًا كذب هذا الادعاء، معتبرًا أن هذا الفعل يمثل صورة مصغرة للتسييس الذى يقوم به كبار صناع السياسة للمعلومات الاستخباراتية،

والذى قاد إلى إخفاق ذريع بسبب المزاعم غير الصحيحة بأن لدى العراق ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل. وبين كارتر أن سياسة بولتون للرقابة على أسلحة الدمار الشامل خلال الفترات الماضية (الحرب العالمية الثانية) لم تكن صحيحة، معتبرًا أن تلك السياسة قد كبحت قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهكت سيادتها. وجرى تبنى توصيف بولتون هذا من قِبَل إدارة بوش الابن بشكل رسمى، وهو القائل بأنه لا يجوز منح أية فعالية للقانون الدولى، ويجب احترام الأمم المتحدة بقدر ما تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[٢٢].

ويشير كارتر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى المسئولة عن إخفاق وكالة الطاقة الذرية فى تطبيق بنود معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وغدت الولايات المتحدة الأمريكية المتهم الأول فى نشر الأسلحة النووية عالميًا؛ بسبب رفضها أو تجنبها كل اتفاقيات الرقابة على الأسلحة النووية التى جرى الاتفاق عليها. وفى عام ٢٠٠٥، لم تشارك فى مؤتمر مراجعة المعاهدة (معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية)، إسرائيل وباكستان والهند وكوريا الشمالية، وعندما طلبت بعض الدول إصدار قرار لتمارس الوكالة دورها فى الرقابة على أسلحة إسرائيل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا رفضت هذا القرار، وفيما يزعم القادة الأمريكيون حماية العالم من أخطار الانتشار النووى فى العراق وليبيا وكوريا الشمالية، لم يتخلوا عن قيود المعاهدة وحسب، بل أكدوا على خطط لاختبار أسلحة جديدة متطورة مثل الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية العابرة للقارات والقذائف الخارقة للملاجئ الذرية، وهددوا باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية. فى الوقت نفسه فإن وضع أسلحة إسرائيل غير الخاضعة للمراقبة والضبط يحث القادة فى الدول المجاورة مثل: إيران وسورية ومصر ودول عربية أخرى على الانضمام إلى أسرة الدول المالكة للسلاح النووى[٢٣].

مما تقدم يرى الباحث أن الجهد الأمريكى فى عهد بوش الابن قد انصب على وضع استراتيجية جديدة لمحاربة انتشار الأسلحة النووية محورها الأساسى محاربة الإرهاب النووى الذى تستخدمه، أو من المتوقع استخدامه من قبل دول إرهابية، أو ترعى الإرهاب وفقا لرؤية تلك الإدارة أو من قبل منظمات إرهابية، وذلك باستخدام الحرب الاستباقية.

ثالثا- الاتهامات الأمريكية لسورية بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل:

لم تكن الاتهامات الأمريكية لسورية بمحاولات الحصول على أسلحة الدمار الشامل بجديدة، ويبدو أن وجهة النظر الأمريكية كانت تركز على أن سورية تسعى لامتلاك برامج وقدرات نووية، أما بالنسبة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، فيبدو أن الولايات المتحدة تضع سورية فى قائمة الدول التى تمتلك هذا النوع من السلاح، وكانت حملة الاتهامات الأمريكية تزداد اتساعا وبُعدا من حيث النوع والكم تبعًا لطبيعة العلاقات بين البلدين.

وفى ظل إدارة بوش الابن، برزت اتهامات المحافظين الجدد، بأن سورية تمتلك أسلحة الدمار الشامل، ولديها غاز الخردل وعدة أنواع من غازات الأعصاب، تخزن هذه المواد داخل قنابل، ورءوس حربية مثبتة على صواريخ وربما على قذائف المدفعية، ولديها برنامج موسع للأبحاث البيولوجية. ومن المفترض أن يكون على وشك استعمال المواد الكيميائية كأسلحة، وقد يكون لديها بعض من هذه الأسلحة، وتمتلك مخزونا كبيرًا من صواريخ سكود بى وصواريخ أطول مدى من صنع كوريا الشمالية، وليس هناك أى دليل يشير إلى أن لديها برنامج لإنتاج الأسلحة النووية[٢٤].

وفى مرحلة التحضير لاحتلال العراق ٢٠٠١-٢٠٠٣، صعدت الولايات المتحدة الأمريكية من اتهاماتها لسورية بإخفاء أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد ذكر بول وولفوويتز (نائب وزير الدفاع الأمريكى)، بأنه من الممكن أن

تكون هناك أسلحة عراقية تم نقلها إلى سورية أو دول أخرى. من المؤكد تقريبًا[٢٥]، وكان أول مَن وجه هذا الاتهام هو إرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي في أواخر ديسمبر ٢٠٠٢ ، حيث أشار إلى أن العراق نقل أسلحة كيماوية وبيولوجية إلى سورية؛ لإخفائها عن مفتشي الأمم المتحدة. على الرغم من إشارة شارون إلى أن المعلومات غير مؤكدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع هذا الاتهام كما لو كان مؤكدًا، وكان الهدف غير المعلن هو تكثيف الضغوط على سورية جراء موقفها من احتلال العراق[٢٦].

ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الاتهامات لسورية، بل إن هناك متابعة حثيثة من قبلها لأي تعاون علمي سوري مع أية دولة أخرى حتى ولو كان للاستخدامات المدنية الضرورية، ومن أمثلة ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وإسرائيل على روسيا، من أجل منعها من تقديم أي شكل من أشكال التعاون مع سورية في مجال بيع سورية السلاح التقليدي أو في المجال النووي. ففي يناير ٢٠٠٣ أعلنت وزارة الخارجية الروسية عن إبرام اتفاق تمهيدي بشأن بناء مفاعلات نووية في سورية، وتراجعت روسيا عن إعلانها نتيجة تلك الضغوط، وصدر عن الحكومة الروسية تأكيدات بعدم التعاون مع سورية في المجال النووي بعد المباحثات التي أجراها نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ناتان شارانسكي مع وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف[٢٧]، على الرغم من أن سورية قد نفت وجود أي اتفاق بشأن قيام روسيا ببناء منشآت نووية في سورية، بل والتأكيد على أنه ليست هناك من الأصل أي محادثات جارية بهذا الخصوص. ووجهت الولايات المتحدة اتهامًا لسورية بالسعي للحصول على بعض المكونات الداخلة في برنامجها النووي من السويد بدون ترخيص قانوني من شركة مياب السويدية، وهي عبارة عن محطة لمعالجة حمض الفوسفور، مخصصة للأبحاث النووية، يمكن استخدامها

فى معالجة اليورانيوم، وقدرت قيمة الصفقة بأربعة ملايين يورو عام ٢٠٠٤، وبعد التحقيق الأمريكى والسويدى تبين أن المحطة التى جرى تصديرها إلى سورية مخصصة فى الأصل لإنتاج الأسمدة، وأنها لن تفيد فى أى برنامج نووى سرى[٢٨]. وأشار جون بولتون إلى أن سورية لا تطور أسلحة كيميائية وبيولوجية فحسب، بل أنها تسعى للحصول على تقنيات ذات صلة بالسلاح النووى أيضًا، مع العلم بأن سورية لم يسبق لها أن استخدمت أسلحة كيميائية ولم تنتهك قرارًا لمجلس الأمن يأمرها بنزع أسلحتها غير التقليدية. وعلى عكس إسرائيل هى التى تنتهك قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ الذى يدعوها لوضع منشآتها النووية فى عهدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٢٩]. ويبدو أن ما رافق موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية والاتهامات الأمريكية للعراق، قد أجل الكثير من ردود الفعل واتهامات المسئولين الأمريكيين لسورية. ونتيجة تدخل الـ(سى آى إيه) فقد تراجع جون بولتون عن شهادة مزورة أمام الكونغرس الأمريكى بخصوص أسلحة الدمار الشامل لدى سورية فى يوليو ٢٠٠٣، واكتفى بتكرار ما كان ردده سابقًا من أن سورية سعت لامتلاك أحدث إمكانيات صناعة الأسلحة الكيماوية العربية الآن، وأعرب عن اعتقاده بأن سورية ماضية فى تطوير أسلحة كيماوية هجومية، ولم تقدم هذه الشهادة جديدًا عما اتهمت به سورية من قبل[٣٠]. وفى مناسبة أخرى قال بوش : نحن نتمنى أن تتحقق حكومات أخرى، أمثال سورية، من أن الأسلحة الكيميائية وغيرها من برامج أسلحة لن تجعل بلدانها أكثر أمانًا أو تجعل شعوبها تتمتع برخاء أكثر، أو تجعل قبضتها على السلطة أكثر إحكامًا[٣١].

وبشكل عام فقد ظل المسئولون الأمريكيون، ولاسيما وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الأمن الدولى جون بولتون، ومدير الاستخبارات المركزية السابق جورج تينيت، يشيرون فى تقاريرهم الدورية أمام لجانِ

الكونغرس وفى مناسبات أخرى عديدة، إلى القلق البالغ من البرنامج النووى السورى، والخوف من احتمالات توسيع التعاون النووى بين سورية وروسيا الاتحادية، الأمر الذى يمكن أن يؤدى - عند حدوثه - إلى زيادة قدرات سورية إذا قررت السعى من أجل الحصول على الأسلحة النووية.

هذه الاتهامات تطلقها إدارة بوش من دون التمييز بين سلاح ردع دفاعى لضمان أمن سورية فى مواجهة العدو الإسرائيلى وبين ترسانة نووية إلى جانب ترسانة أخرى من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تمتلكها إسرائيل بعلم ومباركة أمريكية. وحاول المحافظون الجدد تصوير القدرات السورية بوصفها تهديدًا لاستقرار الشرق الأوسط، بل للولايات المتحدة نفسها.

رابعًا- السياسة الخارجية السورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال أسلحة الدمار الشامل:

سورية من أوائل الدول فى منطقة الشرق الأوسط التى وقعت فى عام ١٩٦٨ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، انطلاقًا من قناعتها بأن امتلاك هذا السلاح الفتاك من قِبَل أية دولة فى المنطقة ضمن الأوضاع البالغة الحساسية سيشكل مصدر قلق كبير ليس لشعوب المنطقة فحسب وإنما أيضًا للعالم أجمع[٣٢]، وانضمت سورية إلى العديد من الاتفاقات والمعاهدات الأخرى المتعلقة بنزع السلاح، وفى مقدمتها بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، واتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية واتفاقية الفضاء الخارجى، كما وقعت على اتفاقية عام ١٩٧٢ لحظر استخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة.

انطلقت سورية فى موقفها من أسلحة الدمار الشامل من حرصها على المساهمة بتعزيز السلم والأمن الدوليين، مؤكدة أن الأولويات فى مفاوضات

نزع السلاح يجب أن تكون للأسلحة النووية ثم أسلحة التدمير الشامل الأخرى وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ (بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر استعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية)[٣٣]. وقد كانت الرؤية السورية لعملية الانضمام مبنية على أساس أن هذا الانضمام سيحفز إسرائيل للانضمام للمعاهدة إلا أن ذلك لم يحصل، واستمرت سورية فى التعامل بإيجابية مع الوكالة الدولة للطاقة الذرية، حيث كانت سورية من أوائل الدول التى وقعت على معاهدة حظر الانتشار النووى منذ عام ١٩٨٦، ومن أوائل الدول التى وقعت على اتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى[٣٤]. ومع هذا التفاعل السورى الإيجابى مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تؤكد حرص سورية على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، فقد واجهت سورية فى فترات متفاوتة اتهامات أمريكية وإسرائيلية بأنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، معتبرة هذه التهمة مجالاً لممارسة الضغط على سورية من أجل تحقيق مكاسب سياسية تجاه قضايا مختلفة فى المنطقة، وكان العامل الإسرائيلى هو الذى يغلب على الدوافع الأمريكية تلك، ففى الفترة التى سبقت مجىء إدارة بوش الابن، لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن اتهام سورية بامتلاك أسلحة دمار شامل والسعى للحصول على تلك الأسلحة. وكانت المواقف السورية فى تلك الفترة قد بنيت على المنطلقات التالية:

- الرفض الكامل لتلك الاتهامات، وبنفس الوقت استعداد سورية لبحث مسألة تدمير كل ما لديها وما لدى إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل بشكل متوازن، من أجل تحقيق الأمن فى المنطقة[٣٥].
- التأكيد على الالتزام الكامل بما نصت عليه المعاهدات والاتفاقات الدولية التى وقعت وصادقت عليها سورية بخصوص أسلحة الدمار

الشامل، وتأييد الجهود الدولية فى مجال نزع أسلحة الدمار الشامل من العالم بوصفه السبيل لتحقيق الأمن للجميع.

- التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستظل عاجزة عن تحقيق أهدافها المنشودة إذا لم ينضم إليها، ويلتزم بها جميع شعوب العالم دون استثناء، سواء أكانت نووية أم غير نووية؛ لأن عالمية المعاهدة هى الشرط الموضوعى لإعطائها المصداقية اللازمة من أجل نجاحها وتحقيق الأهداف الموضوعة لها، يصح هذا بالطبع على المستوى الدولى ولكنه يصح أكثر على المستوى الإقليمى.

- الانطلاق من مبدأ ثابت أساسة أن سعى سورية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل هو حق من حقوقها من أجل الحفاظ على أمنها وإيجاد توازن استراتيجى مع إسرائيل، لاسيما وأن من يمتلك ترسانة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هى إسرائيل التى تستمر باحتلال الأرض، وتمارس أبشع أشكال القتل والاعتداءات بحق الشعب العربى، وسورية فى موقع المدافع عن النفس والساعية لاستعادة حقوقها المغتصبة.

- تعرية الموقف الأمريكى والإسرائيلى فى مختلف الأوساط والمحافل الإقليمية والدولية، والاستمرار بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولى بإلزام إسرائيل بالانضمام إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية والسماح بتفتيش منشآتها النووية، خاصة وأن جميع القوى الكبرى فى العالم تعلم بأن إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تملك السلاح النووى فى المنطقة، إضافة إلى امتلاكها أسلحة الدمار الشامل الأخرى[٣٦].

- محاولة فضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى تذهب باستمرار لعرقلة نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية إلى بعض الدول غير النووية الأطراف فى المعاهدة والملتزمة بأحكامها، فى الوقت الذى أغدقت فيه سرًا وعلنًا مختلف أنواع التكنولوجيا المتطورة على إسرائيل الرافضة أصلاً للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذى سهل لها امتلاك قدرات نووية عسكرية خلافًا لنص هذه المعاهدة وروحها[٣٧]، وفتحت لها جميع الأبواب لاقتناء التطورات التكنولوجية فى حين أغلقت الأبواب بوجه العرب، وتعمل إسرائيل مع الدول الغربية لممارسة الضغوط على الدول العربية؛ لمنعها من امتلاك التكنولوجيا النووية حتى السلمية منها[٣٨].

- إن من غير المقبول ألا تلتزم إسرائيل بالامتناع عن امتلاك الأسلحة النووية أو صنعها أو الحصول عليها. وتمتعها بامتلاك ترسانة تعد بالمئات من القنابل النووية، ولا تخضع لأى تفتيش أو رقابة دولية. وبالمقابل تطالب الدول العربية بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى معاهدة عدم الانتشار، ويكون الخطر مضاعفًا وكبيرًا جدًا عندما تكون هذه الدولة المستثناة من الالتزام دولة تحتل أجزاء من أراضى جيرانها فى المنطقة متحدية قرارات الشرعية الدولية، وتمتلك فى الوقت ذاته، وتصنع مختلف أنواع الأسلحة المتطورة وأسلحة الدمار الشامل، وتطلق الأقمار الصناعية متباهية بقدرتها على التجسس على دول المنطقة، ثم بعد كل ذلك تتظاهر بأن أمنها مهدد، وتطالب بامتيازات ومكاسب على حساب أمن جيرانها. ولا يمكن والحال هذه أن تقف الدول العربية ساكتة، والخطر جاثم على تخومها[٣٩].

- الطلب من الدول النووية الأطراف فى المعاهدة تقديم المساعدة

التقنية التى تعهدت بها للدول الأخرى فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية[٤٠].

تلك هى المواقف والتوجهات التى انطلقت منها سورية تجاه المسألة النووية، وتجاه السياسات الأمريكية خلال الفترة التى سبقت وصول إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، وفى ظل التوجهات الجديدة لهذه الإدارة، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، والتحضير لاحتلال العراق، ونتيجة الموقف السورى الواضح والرافض للاحتلال الأمريكى - البريطانى للعراق، كانت سورية فى وضع صعب بالنظر لجملة الاتهامات التى وجهتها تلك الإدارة لسورية، حيث كانت تتطابق فى غالبيتها مع الاتهامات التى وجهت للعراق قبل الاحتلال. فقد نفت سورية جملة الاتهامات التى وجهتها إدارة بوش الابن بسعى سورية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وسعت لتوضيح خلفية تلك الاتهامات وأهدافها. وإضافة للثوابت السورية من المسألة النووية التى كانت سورية تؤكد عليها فقد سعت فى ظل المرحلة الجديدة إلى تفنيد الاتهامات الأمريكية، والرد عليها بالحجة والمنطق مستغلة الحرج الكبير لإدارة بوش نتيجة عدم وجود أسلحة الدمار الشامل فى العراق. وكان تركيز المواقف السورية منصب على المسائل التالية:

- ردًا على اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لسورية بامتلاك أسلحة دمار شامل، أكدت سورية بأن أى بلد فى العالم لديه أسلحة كيميائية، أما بالنسبة للأسلحة النووية، فإن البلد الوحيد الذى يمتلك هذا السلاح هو إسرائيل، وبالتالى فإن كل دول المنطقة باستثناء إسرائيل ليس لديها أسلحة دمار شامل ومن ضمنها العراق[٤١]. وعلى سبيل الافتراض فإن ما يمتلكه العرب من أسلحة الدمار الشامل لا يتجاوز ١٠٪ مما تمتلكه إسرائيل، ومع ذلك فإن أمريكا توجه الاتهام للعرب

وتترك إسرائيل، وتتجاهل الولايات المتحدة الأمريكية الترسانة النووية الإسرائيلية التى يتفق كل العالم على وجودها[٤٢].

- وفى اتهام قاس لإدارة بوش الابن وموقفها من المبادرة السورية على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، قال الرئيس بشار الأسد بأن "من عادة الأمريكيين بأن مطالبهم غير محددة لا بالعدد ولا بالنوع، وربما تكون أحيانًا متناقضة مع بعضها بعضًا. فهم يطالبون أن تتخلى سورية عن أسلحة الدمار الشامل، وعندما نطالب نحن بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل فإنهم يعترضون"[٤٣]. وأكثر من ذلك فقد وصف الرئيس بشار الأسد الاتهامات الأمريكية لسورية ولبعض الدول العربية بخصوص أسلحة الدمار الشامل بأنها "لا يوجد منطق مقبول فيما يطرحونه. فليس من المعقول أن نطالب الدول العربية والإسلامية التى لا يوجد أى دليل على امتلاكها لتلك الأسلحة بالسماح بتفتيش منشآتها، ونغض النظر عن الترسانة الإسرائيلية المدججة بأسلحة الدمار الشامل. إذا كانوا جادين فعلاً فليتم إخلاء المنطقة بكاملها[٤٤].

- رفض ادعاءات إسرائيل وبعض أركان الإدارة الأمريكية بأن أسلحة الدمار الشامل العراقية قد نقلت إلى سورية قبل احتلال العراق، وعللت السبب بأنه لا مصلحة لسورية فى ذلك. ثم إن العراق لو كانت لديه تلك الأسلحة لاستخدمها فى حربه ضد المحتل[٤٥]. وبنفس الوقت كررت سورية التأكيد على أن الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك أسلحة الدمار الشامل وبرنامجًا نوويًا متطورًا هى إسرائيل[٤٦].

- وفى الرد السورى على مطالبة الدول العربية بأن تحذو حذو ليبيا فى إزالة أسلحة الدمار الشامل، طلبت سورية من مجلس الأمن أن

يصدر قرارًا بنزع أسلحة الدمار الشامل من كل دول المنطقة بما فى ذلك إسرائيل، والذى رفض هذا الاقتراح السورى فى مجلس الأمن فى أبريل ٢٠٠٣، هو الولايات المتحدة. كان رأيهم فى ذلك أن الوقت غير مناسب الآن[٤٧]. وبنفس الوقت اعتبرت سورية أن الخطوة الليبية هى بمثابة حل جزئى لأسلحة الدمار الشامل؛ لأن المشكلة الكبرى هى الأسلحة النووية الإسرائيلية، وهى الأسلحة النووية الوحيدة الآن الموجودة فى منطقتنا. فإذا بكل تأكيد إزالة أسلحة الدمار الشامل هى شىء سليم على أن يشمل كل الدول[٤٨].

١ - المبادرات السورية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل:

سعت سورية منذ أمد طويل إلى طرح مبادرات لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وكان المنطلق السورى فى هذا المجال هو أن المنطقة لا يمكن أن تنعم بالاستقرار والأمن من دون إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، وفى مقدمتها السلاح النووى وفقًا لمعايير ليس فيها تحيز لدولة على حساب دول أخرى، وأن تشمل جميع دول المنطقة دون استثناء وذلك فى إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها[٤٩]. ففى مؤتمر حظر السلاح الكيميائى فى باريس فى يناير عام ١٩٨٩ طرحت سورية مبادرة تتضمن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، وذلك فى إطار الأمم المتحدة[٥٠]. وكررت سورية ذلك عام ١٩٩٢[٥١]. ونتيجة المواقف الأمريكية لم يتمكن العرب من الاستفادة من القرار رقم ٦٧٨ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٩١ وقرار الوكالة الدولة للطاقة الذرية عام ١٩٩٥، بينما طبق القرار ٦٧٨ على العراق بالكامل. وفى عام ٢٠٠٣ تقدمت سورية بمسودة قرار إلى الأمم المتحدة لجعل منطقة الشرق

الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك فى إطار رقابة دولية جماعية وتحت إشراف الأمم المتحدة، وبما يعزز دور الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الناظمة لمسائل نزع السلاح[٥٢]. لكن هذا المقترح لقى معارضة من الولايات المتحدة الأمريكية[٥٣]، كان الهدف المباشر من هذه المبادرة هو إحراج الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ لأن هذه التهم باطلة، ولا يمكن إحراجها بالقوة بل من خلال مواجهتها بالمنطق والعقل والحكمة والإحراج للآخرين، حيث استطاعت سورية من خلال هذه المبادرة تجنب أية احتمالات سيئة بعد احتلال العراق مباشرة ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية فى زهوة النصر اتهام سورية بالسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ لتكون ذريعة لضرب سورية[٥٤]. وأضحت المبادرة السورية وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة غير مصوت عليها. لكن، وبمفارقة مثيرة للدهشة، فإن بعض الدول التى أثارت موضوع امتلاك بعض الدول العربية والإسلامية لأسلحة الدمار الشامل قبل ذلك مباشرة، قامت برفض هذا المشروع رفضًا قاطعًا[٥٥]. ولم تترك سورية مناسبة إلا وجددت فيها الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل التى تشكل هاجسًا مخيفًا لشعوب المنطقة جراء امتلاك إسرائيل لترسانة ضخمة منها[٥٦].

٢- الرؤية السورية للموقف الأمريكى من أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة:

تتحدد الرؤية السورية للموقف الأمريكى من أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة من خلال الآتى:

- استخدام مسألة أسلحة الدمار الشامل لممارسة المزيد من الضغط على سورية لتقديم التنازلات، وخاصة فى مجال عملية السلام لصالح إسرائيل.

- إن اتهام سورية بأنها دولة ترعى الإرهاب وتمتلك أسلحة الدمار الشامل، سيشكل مناخًا مناسبًا للولايات المتحدة من أجل ابتزاز سورية، وإلزامها بتقديم المساعدة في العراق لإخراج أمريكا من ورطتها هناك، وتحميلها مسئولية ما جرى.

- ترى سورية بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى - من خلال التركيز على أسلحة الدمار الشامل السورية بشكل خاص والعربية بشكل عام - إلى لفت أنظار العالم إلى هذه القضية وإبعاد تلك الأنظار عن أسلحة إسرائيل. وبنفس الوقت القضاء على فكرة أو مفهوم عمل جماعي عربي لنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة بما في ذلك إسرائيل[٣٧].

- إن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل يعني السعي للحفاظ على السلاح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل معتبرة أن تلك الأسلحة ستزيد من قوة الردع لدى إسرائيل.

- إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة لإسرائيل تسهم في زيادة التسلح، والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بدلاً من إزالتها.

- لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تعطل عملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما فعلته في مجلس الأمن لتعطيل أي مبادرة بهذا الشأن، وبنفس الوقت ممارسة الضغط على الطرف العربي مقابل تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لإسرائيل، وذلك على قاعدة أن أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية هي أداة عدائية تعرقل عودة الحقوق العربية المغتصبة لأصحابها والمساعي نحو السلام.

٣ـ الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل من وجهة النظر السورية:

حددت سورية بعض الأسس التى من شأن اعتمادها التوصل إلى حل لمشكلة أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط والعالم، وهذه الأسس هى:

- التأكيد على أنّ جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها السلاح النووى، وتدمير كل أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وخاصة السلاح النووى، وانضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووضع منشآتها النووية تحت نظام الرقابة للوكالة الدولة للطاقة الذرية ـ هو من متطلبات السلام العادل والشامل فى المنطقة[٥٨].
- ضرورة إجراء مراجعة شاملة لمعاهدة عدم الانتشار لاستدراك الثغرات والنواقص فيها، ولكى تضع آلية تضمن إزالة الأسلحة النووية ووقف تصنيعها، وتصفية كل المخزون منها لدى جميع دول العالم دون استثناء.
- إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستظل عاجزة عن تحقيق أهدافها المنشودة إذا لم تنضم إليها وتلتزم بها جميع شعوب العالم دون استثناء، سواء أكانت نووية أم غير نووية؛ لأن عالمية المعاهدة هى الشرط الموضوعى لإعطائها المصداقية اللازمة من أجل نجاحها، وتحقيق الأهداف الموضوعة لها[٥٩].
- ضرورة الالتزام بمبدأ عالمية المعاهدة ورفض استثناء أية دولة من الانضمام للمعاهدة إذا ما أردنا فعلاً أن نضع حدّا لانتشار السلاح النووى فى العالم[٦٠].

- إن الطريق الأمثل للتخلص من أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة هو غياب الصراعات الإقليمية الرئيسة، أو التوترات السياسية الممتدة بين القوى الإقليمية الكبرى فى المنطقة، وذلك نظرًا للارتباط بين تلك الصراعات وإمكانية إقامة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل.
- إن السبب الرئيس فى سعى الدول العربية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل هو العمل على إيجاد توازن نسبى بين دول المنطقة سواء أكان على مستوى الأسلحة النووية، أم القدرات النووية أم البيولوجية والكيماوية مع إسرائيل، وبالتالى هو مطلب أساسى لحماية الأمن القومى ومصالح الدول العربية.
- التأكيد على أن سورية فى حالة حرب مع إسرائيل، ويجب على كلا الطرفين أن يوقعا على تلك الاتفاقية[٦١].

خامسًا- إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل:

- حرصت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ على امتلاك البرامج والتقنيات المطلوبة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وكذلك البنية الأساسية النووية. وكان للدعم الفنى والمالى والفنى من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الدور الأساسى فى إقامة برنامج نووى (مفاعل ديمونا)، ونتيجة الدعم الأمريكى فى مراحل لاحقة مستقلة فى عملية الإنتاج وتطوير برامجها النووية. وأجرت إسرائيل العديد من التجارب.
- ومنذ عام ١٩٧١ أصبحت تنتج ما يكفيها من اليورانيوم.
- وخلال الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٠، قدمت كل من جنوب إفريقيا

واليابان والولايات المتحدة الأمريكية دعمًا تقنيًا من أجل تطوير برامج إسرائيل النووية. ويضاف إلى الأسلحة النووية ما تملكه إسرائيل من قدرات كيماوية على المستوى التكتيكى والتعبوى، ولديها برامج وتقنيات تصنيع متطورة جدًا فى مجال الأسلحة الكيماوية. وفى مجال الأسلحة البيولوجية، فقد طورت إسرائيل أسلحتها البيولوجية، وتمتلك إسرائيل ترسانة كبيرة من الأسلحة البيولوجية، ولديها معامل ومخابر إنتاج هذه الأسلحة، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الفنية والخبرات الأخرى، ولدى إسرائيل وسائل متطورة لنقل تلك الأسلحة من صواريخ وطائرات ومدفعية وغواصات... إلخ، وهناك العديد من البرامج المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا المجال وتعمل بعلم الولايات المتحدة[٦٢]. ولم يعترف أى مسئول إسرائيلى أو ينكر صراحة امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية (سياسة الغموض النووى المتعمد)، على الرغم من أن الدلائل تشير إلى امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة[٦٣].

- وفى أكتوبر ١٩٨٦ جاءت تأكيدات العالم النووى الإسرائيلى مردخاى فعنونو إلى صحيفة (السن دى تايمز) اللندنية لتجلى بعض الغموض الإسرائيلى فى هذا المجال، حيث أشار فعنونو إلى أن إسرائيل دولة نووية كبرى[٦٤]. وقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية فى عددها الصادر فى ٨ أكتوبر ١٩٩٩ أن وثيقة سرية من وزارة الطاقة الأمريكية تضع إسرائيل فى المرتبة السادسة ضمن مجموعة الدول الكبرى نوويًا، وتمتلك إسرائيل ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ كجم من البلوتنيوم الصالح لصنع الأسلحة النووية، مما

يعنى أنها تستطيع إنتاج ٢٥٠ قنبلة نووية[٦٥]، وهناك العديد من الدراسات والأبحاث الموثقة التى تشير إلى امتلاك إسرائيل لترسانة من الأسلحة النووية ولديها خمسة مفاعلات نووية هي: ديمونا، وناحال، وسوريك، وريشون، ولزيون[٦٦]. ومع كل هذا فإن إسرائيل ترفض الانضمام إلى أى إطار عالمى أو إقليمى يخضع منشآتها النووية للتفتيش والرقابة، كذلك هناك الخطر المتمثل فى ما تخططه إسرائيل لنفسها للتحول لقوة نووية عالمية تقدم خبراتها فى هذا المجال لدول أخرى، مثل ما يحدث من تعاون نووى الآن بين الهند وإسرائيل بعد التفجيرات الهندية والباكستانية التى تمت أواخر عام ١٩٩٨[٦٧]. وما من شك بأن تلك الأسلحة المتطورة ووسائل إيصالها كانت ولا تزال بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى مثل: فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وهناك العديد من البرامج المشتركة بين هذه الدول فى مجالات التصنيع العسكرى المتطورة وبرامج الصواريخ المتطورة والأبحاث الفضائية الأخرى.

وتطرح هذه المسألة موضوعًا آخر يتعلق بسياسة الغموض النووى، فقد سعت إسرائيل لاتباع سياسة الغموض النووى، وكانت تهدف من خلال ذلك إلى إخفاء ترسانتها النووية واستغلال حالة الغموض فى مجال الردع فى المنطقة، وبنفس الوقت تتمكن من خلاله من تفعيل القيود على الدول العربية، إلى جانب احتفاظها بما تسميه سلاح الردع. ولكن هذه السياسة دفعت العديد من دول المنطقة مثل: العراق وليبيا والأردن للسعى لامتلاك سلاح مضاد، إلى جانب سعى كل من سورية ومصر للحصول على أسلحة ردع مضادة أقل تكلفة وذات قوة ردع عالية لإسرائيل. وانصبت الجهود على السلاح البيولوجى والكيماوى[٦٨]. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة منذ ١٩٩١ لجعل منطقة

الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإن إسرائيل كانت تطالب بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية فى منطقة الشرق الأوسط، وبحث موضوع - نوعين من أسلحة الدمار الشامل وهما: البيولوجى والكيماوى فقط، مما دفع بالعرب لطرح فكرة الإخلاء من أسلحة الدمار الشامل ككل. ونتيجة الضغوط الأمريكية لم يتمكن العرب من الاستفادة من القرار رقم ٦٧٨ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٩١ وقرار الوكالة عام ١٩٩٥، بينما طبق القرار ٦٧٨ على العراق بالكامل، ويعود السبب الرئيس فى عدم الالتزام بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل إلى ممارسات إسرائيل المستمرة من احتلال الأرض والقتل وغيره من الممارسات بدعم أمريكى أعمى، وهذا ما يدفع الدول العربية المعنية إلى امتلاك أسباب القوة للدفاع عن نفسها وحفظ أمنها القومى، ويبقى الأمل معقودًا على السلام بوصفه الحالة التى يمكن أن تؤمن الاستقرار للمنطقة وخلوها من تلك الأسلحة[٦٩].

سادسًا- خلاصة واستنتاجات:

رغم المحاولات والمبادرات التى طرحت لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، لم تتمكن أية مبادرة من تحقيق نتائج تذكر وبقيت فى أروقة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الدولية كوثائق لها قيمة تاريخية معنوية لا أكثر، وثمة منطلقات لا بد من التعامل معها فى مسألة الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط هى:

١- إن منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق فى العالم توترًا، وتبدو مشاكلها مستعصية على الحل فى ظل الرفض الإسرائيلى لإعادة الحقوق لأصحابها، بل ونكران تلك الحقوق على اعتبار أن الموقف الإسرائيلى هو السبب الرئيس فى استمرار التوتر والصراع فى المنطقة.

٢- هناك ارتباط عضوى بين وجود تلك الصراعات وإمكانية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٣- إن الاضطرابات القائمة فى المنطقة تتطلب - كنقطة انطلاق - إيجاد ترتيبات أمنية اختيارية بين دول الإقليم، يأتى فى مقدمها تقليص التهديد النووى الإسرائيلى لدول الإقليم، وتسهيل عملية ضبط التسليح على كافة المستويات، وتأمين ما يسمى بالأمن المتبادل. وتسهيل وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

نصل من تلك المنطلقات إلى نتائج أساسية يمكن إجمالها بالآتى:

- اعتبار التسوية السلمية الشاملة للصراع العربى - الإسرائيلى مدخلاً لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.
- العمل على إيجاد ترتيبات أمنية سلمية على الصعيد الإقليمى، إلى جانب تفاهمات إقليمية، إضافة إلى إقامة نظام ضمانات إقليمية متعددة الأطراف، وخاصة تلك المرتبطة بعملية التسليح على أن تكون متوازنة، وتحقق مصالح جميع دول المنطقة.
- ضرورة وضوح مواقف القوى الدولية الكبرى وفى مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة أسلحة الدمار الشامل، وتعاملها بموضوعية وبتوازن، والأخذ بعين الاعتبار مصالح دول المنطقة، لا أن تقف ضد حتى محاولات امتلاك بعض الدول - غير إسرائيل - لمجرد التجارب النووية السلمية.
- تعتبر مسألة الأسلحة النووية من المسائل التى وظفتها الولايات المتحدة الأمريكية تاريخيًا لممارسة الضغوط على مختلف دول العالم، وليس بعيدًا سببًا فى احتلال دولة عربية (العراق).

أما بالنسبة للتوظيف الذرائعى لموضوع أسلحة الدمار الشامل السورية ونتائج هذا الموضوع فإن من المهم التأكيد على ما يلى:

- كان التوظيف السورى لمسألة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل أمرًا هامًا استطاعت من خلاله إحراج الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.
- استخدمت سورية مرونة كبيرة فى التعامل مع هذا الملف عن طريق العمل على عدم استفزاز الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ما بعد احتلال العراق.
- استطاعت سورية أن تتجاوز حماقة إدارة الرئيس بوش الابن، وخاصة بعد السقوط السريع لبغداد، ومحاولاته توجيه التهديدات لسورية، وقد كانت أسلحة الدمار الشامل إحدى نقاط المشكلة التى أثارتها أمريكا، وتثيرها باستمرار ضد سورية.
- الاستمرار بالتذكير بالملف النووى الإسرائيلى وإلقاء اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فى تعطيل عملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.
- التأكيد على أن سعى الدول العربية لامتلاك هذه الأسلحة هو مطلب حيوى واستراتيجى من أجل إيجاد توازن نسبى مع إسرائيل، وردع العدوان الإسرائيلى المستمر على العرب.
- التحرك بفاعلية فى اجتماعات جامعة الدول العربة، والدعوة لتوحيد الموقف العربى من أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية من أجل دفع وكالة الطاقة الذرية والدول الفاعلة فى العالم إلى اتخاذ مواقف حازمة من إسرائيل، تلزمها بالتوقف عن سياسة الغموض النووى

والمساهمة فى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- التأكيد باستمرار على حق الدول فى المنطقة بإقامة التجارب النووية السلمية.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى تستخدم ورقة الملف النووى وأسلحة الدمار الشامل من أجل ممارسة الضغوط على سورية وغيرها من الدول العربية، من قبيل الابتزاز وتحقيق مواقف سياسية تخدم مصالحها وأهدافها فى المنطقة. ويبدو أنه غير مسموح لأى دولة فى الشرق الأوسط أن تصبح دولة نووية باستثناء إسرائيل.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES
معهد البحوث والدراسات العربية

الهوامش

(١) على الرغم من ارتفاع الأصوات بضرورة وضع حد لعمليات الاختبار والتسلح النووى منذ عام ١٩٤٥، لم تصل دول العالم إلى اتفاق حتى عام ١٩٦٣، حيث تم التوقيع من قبل ١٣٥ دولة على معاهدة الحد الجزئى من الاختبارات النووية، وكانت تحت إشراف الأمم المتحدة. وفى عام ١٩٦٨ تم التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٠، ولكن باكستان والهند وهما دولتان تملكان الأسلحة النووية لم توقعا على هذه المعاهدة، وانسحبت كوريا الشمالية منها فى عام ٢٠٠٣. وقد تضمنت المعاهدة الأهداف التالية:

١ - منع انتشار الأسلحة النووية.

٢ - تطوير استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، مع الالتزام بنظام للضمانات يحقق هذين الهدفين.

وفى ١٠ سبتمبر ١٩٩٦ فتحت معاهدة جديدة للتوقيع سميت معاهدة الحد الكلى من إجراء الاختبارات النووية، وفيها منع إجراء أى تفجير للقنابل النووية، حتى لأغراض سلمية. وتحتاج المعاهدة لتوقيع ٤٤ دولة محددة لتدخل حيز التنفيذ. وقد وقعت بعض الدول التى يجب أن توقع، ولم توقع الهند وباكستان وكوريا الشمالية، وقامت دول أخرى بالتوقيع، ولكنها لم تتخذ قرارًا بالتصديق على المعاهدة؛ وهذه الدول هى: الصين وكولومبيا ومصر وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة وإندونيسيا وفيتنام. ولا يتوقع أن تقوم أى من هذه الدول بالتصديق على المعاهدة فى المستقبل القريب، حيث تشهد معظم هذه المناطق توترًا سياسيًا يحول دون التصديق على هذه المعاهدة.

وللمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع موسوعة مقاتل من الصحراء على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslhaDamar/sec01.doc_cvt.htm

(٢) ديفيس ريتشارد أى، ٢٠٠٢ - خفض الأسلحة النووية الهجومية - ماضيًا وحاضرًا. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - يوليو، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/davis.htm

(٣) كارتشنر كيرى إم، ٢٠٠٢ - شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - يوليو، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/kartcher.htm

(٤) إصدار توجيهات وقرارات رئاسية أمريكية لإيجاد دفاعات لهجمات كيميائية وحيوية، مثل: ففى يونيو ١٩٩٥، القرار التوجيهى الرئاسى رقم ٣٩ لتخصيص المسئوليات فيما بين الوكالات الحكومية المختلفة لمنع مثل هذه الهجمات، وللتعامل معها عند وقوعها، ولتقليل قدرات الإرهابيين عن طريق العمل السرى وبذل الجهود الهجومية للقبض على الإرهابيين فى الخارج، وفى أواخر سنة ١٩٩٦، اعتمدت هيئة رئاسة الأركان المشتركة توصية دانزيك بتلقيح القوات العسكرية كلها ضد الجمرة الخبيثة. وتحرك الكونجرس لإحكام السيطرة على المواد الحيوية فى المختبرات الأمريكية بعد القبض على متعصب يستخدم هوية مزورة وهو يشترى ثلاث زجاجات من فيروس الطاعون من أحد المختبرات بنحو ٣٠٠ دولار. وفى عام ١٩٩٨، تم التوقيع على توجيهين رئاسيين، وقضى القرار التوجيهى الرئاسى رقم ٦٢ بإيجاد مبادرة من عشر نقاط ضد الإرهاب توكل مهمات محددة إلى وكالات حكومية مختلفة، تشمل القبض على الإرهابيين، وإعادتهم وملاحقتهم قضائيًا، وتخريب شبكاتهم، ومنعهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وتدبير إدارة أعقاب الهجمات، وحماية البنية التحتية الحساسة الأهمية وأنظمة شبكات الاتصال الإلكترونى، وحماية الأمريكيين فى بلدهم وفى الخارج. أما القرار التوجيهى الرئاسى رقم ٦٣ فقد أوجد المركز الوطنى لحماية البنية التحتية كى يقوم لأول مرة بإعداد خطة شاملة لحماية بنيتها التحتية الحساسة كالمواصلات والاتصالات وأنظمة إمدادات المياه.

- للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:

كلينتون وليام جفرسن، ٢٠٠٤ - حياتى. تعريب: محمد توفيق البجيرمى ووليد شحادة، شركة الحوار الثقافى، لبنان، ط١، ص٨٣٨-٨٦٨.

(٥) كلينتون وليام جفرسن، ٢٠٠٤ - حياتى. المرجع السابق.

(٦) كارتشنر كيرى إم، ٢٠٠٢ - شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع. المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) بولتون جون آر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لضبط التسلح والأمن الدولي، ٢٠٠٢ - الرد على تهديدات القرن الحادي والعشرين، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - يوليو، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/bolton.htm

(٩) وولف جون إس، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ٢٠٠٢ - الولايات المتحدة تواجه تحديات مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - يوليو، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/wolf.htm

(١٠) كارتشنر كيرى إم، ٢٠٠٢ - شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - يوليو، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/kartcher.htm

(١١) لوغار ريتشارد ج، ٢٠٠٥ - استهداف تشريعي لأسلحة الدمار الشامل. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - يوليو، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0305/ijpa/lugar.htm

(١٢) كوردسمان أنطوني، ٢٠٠٢ - التهديد الناشئ عن أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - يوليو، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/cordesman.htm

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) بوش، جورج دبليو، من كلمته في الأكاديمية العسكرية في وست بوينت، في الأول من يوليو ٢٠٠٢، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - يوليو، للمزيد

حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/cordesman.htm

(١٥) لوغار ريتشارد ج.، ٢٠٠٥ - استهداف تشريعى لأسلحة الدمار الشامل. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - المجلد العاشر، العدد رقم ١، مارس، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0305/ijpa/lugar.htm

(١٦) كاميرون غافين، ٢٠٠٥ - الإرهاب النووي: أسلحة للبيع أم للسرقة؟. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - المجلد العاشر، العدد رقم ١، مارس، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0305/ijpa/cameron.htm

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) البرنامج السياسى للحزب الجمهورى الأمريكى. كما أجازه الحزب فى مؤتمره القومى فى نيويورك مطلع شهر سبتمبر ٢٠٠٤، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٢ على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Sep/10-131090.htm

(١٩) رايس، كونداليزا، مستشارة الأمن القومى، السياسة الخارجية للرئيس بوش، من كلمة ألقتها فى مدينة لويفيل بولاية كنتاكى فى الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٨، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٢ على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Apr/23-734927.htm

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) بولتون، جون، ٢٠٠٤ - الخطوط العريضة لجهود حكومة الرئيس بوش لمنع انتشار الأسلحة. للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٠ على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Oct/20-265165.htm

(٢٢) كارتر، جيمي، ٢٠٠٥ ـ قيمنا المهددة: أزمة أمريكا الأخلاقية. ترجمة: حسام الدين خضور، طباعة AGENCY:SPR، دمشق، ص٩١-٩٢.

(٢٣) المرجع السابق.

(٢٤) كوردسمان أنطوني، ٢٠٠٢ ـ التهديد الناشئ عن أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ـ يوليو، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/cordesman.htm

(٢٥) وولفو ويتز بول، نائب وزير الدفاع الأمريكي، من تصريحاته إلى راديو سان دييجو كوجو نيوز، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٦، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠، على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-arabic&y=2004&m=February&x 20040315171107=dpnosmoht0.4021112

(٢٦) محمود أحمد إبراهيم، ٢٠٠٥ ـ الموقف الأمريكي وحقيقة اقتناء سورية لأسلحة دمار شامل. للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٥، على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A73ED539-9248-4A16-869F-E145AA09C7D9.htm?wbc_purpose=Basic

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) خينيبوش، ريموند أي، ٢٠٠٤ ـ سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد. دراسة منشورة من قبل معهد الشرق الألماني ـ هامبورج، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني "الشرق العربي" على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-s-b.htm

(30) CRISIS GROUP(ICG). 2004-Syria Under Bashar (I): Foreign Policy Challenges. Middle East Report N°23. 11 February. P. 5-7.

(٣١) من كلمة باول كولن، في جامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٠، للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني

لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٠، على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-arabic&y=2004&m=February&x 20040312181049=dpnosmoht5.077761e-02

(٣٢) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى فى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ ١٩٩٤/١٠/٤.

(٣٣) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام المؤتمر الدولى المنعقد فى باريس حول تحريم الأسلحة الكيميائية، تاريخ ١٩٨٩/١/١٠.

(٣٤) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الاجتماع الدورى لقيادات فروع الجبهة الوطنية التقدمية فى المحافظات، مجمع صحارى بدمشق - السبت ٢٠٠٣/١٢/٢٧.

(٣٥) من حديث الرئيس حافظ الأسد إلى بعثة مجلة "تايم" الأمريكية، تاريخ ١٩٩٢/١١/١٣.

(٣٦) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٢/٩/٢٩.

(٣٧) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تاريخ ١٩٩٥/٤/٢٠.

(٣٨) بيان فاروق الشرع وزير الخارجية السورى خلال الجلسة التى عقدها مجلس الشعب، تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٧.

(٣٩) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٠.

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) من محاضرة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام المؤتمر السنوى لاتحاد الكتاب العرب فى المركز الثقافى العربى بالمزة، دمشق، الخميس ٢٠٠٣/١/٣٠.

(٤٢) من مقابلة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى مع قناة مصر الفضائية، الرياض ٢٠٠٣/٤/١٨، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٣/٤/١٩.

(٤٣) من المقابلة التى أجرتها صحيفة الحياة مع الرئيس بشار الأسد، دمشق ٢٠٠٣/١٠/٢. وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٣/١٠/٣.

(٤٤) من الحديث الذى أجرته صحيفة الشرق الأوسط السعودية مع الرئيس بشار الأسد، دمشق، ٢٠٠٤/١/١٩، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٤/١/٢٠.

(٤٥) من اللقاء الصحفى الذى أجراه الرئيس بشار الأسد مع صحيفة إليزابيث جراهام ويموث، نشر فى صحيفة الواشنطن بوست ومجلة النيوزويك الأمريكيتين، بمناسبة زيارة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول إلى سورية، دمشق، ٢٠٠٣/٥/١١، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٣/٥/١١.

(٤٦) من محاضرة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام المؤتمر السنوى لاتحاد الكتاب العرب فى المركز الثقافى العربى بالمزة، دمشق، الخميس ٢٠٠٣/١/٣٠.

(٤٧) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الاجتماع الدورى لقيادات فروع الجبهة الوطنية التقدمية فى المحافظات، مجمع صحارى بدمشق - السبت ٢٠٠٣/١٢/٢٧.

(٤٨) من حديث الرئيس بشار الأسد مع محطة CNN التركية، بمناسبة زيارة الرئيس إلى تركيا، دمشق، ٢٠٠٤/١/٥، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٤/١/٦.

(٤٩) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٢/٩/٢٩.

(٥٠) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٤/١٠/٤.

(٥١) مداخلة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام اللجنة الوزارية المعنية بوضع منهجية لحركة عدم الانحياز المنعقدة فى قبرص، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥.

(٥٢) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٤/٩/٢٧.

(٥٣) من اللقاء الصحفى الذى أجراه الرئيس بشار الأسد مع صحيفة اليزابيث جراهام ويموث، نشر فى صحيفة الواشنطن بوست ومجلة النيوزويك الأمريكيتين، بمناسبة زيارة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول إلى سورية، دمشق، ٢٠٠٣/٥/١١، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٣/٥/١١.

(٥٤) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الاجتماع الدورى لقيادات فروع الجبهة الوطنية التقدمية فى المحافظات، مجمع صحارى بدمشق - السبت ٢٠٠٣/١٢/٢٧.

(٥٥) من كلمة الرئيس بشار الأسد أمام القمة العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى ماليزيا - بوتراجايا، ٢٠٠٣/١٠/٥، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٣/١٠/٦.

(٥٦) من كلمة الرئيس بشار الأسد فى مأدبة العشاء التى أقامها على شرفه الرئيس الروسى فلاديمير بوتن، خلال زيارة الرئيس إلى روسيا، ٢٠٠٥/١/٢٥، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٥/١/٢٦.

(٥٧) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الاجتماع الدورى لقيادات فروع الجبهة الوطنية التقدمية فى المحافظات، مجمع صحارى بدمشق - السبت ٢٠٠٣/١٢/٢٧.

(٥٨) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام المؤتمر الوزارى الأوروبى - المتوسطى "اليونان - كريت"، بتاريخ ٢٦-٢٠٠٣/٥/٢٧.

(٥٩) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٠.

(٦٠) من كلمة فاروق الشرع وزير الخارجية السورى أمام الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز (كولومبيا)، بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢١.

(٦١) من اللقاء الصحفى الذى أجراه الرئيس بشار الأسد مع صحيفة اليزابيث جراهام ويموث، نشر فى صحيفة الواشنطن بوست ومجلة النيوزويك الأمريكيتين، بمناسبة زيارة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول إلى سورية، دمشق، ٢٠٠٣/٥/١١، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ٢٠٠٣/٥/١٢.

(٦٢) أسلحة الدمار الشامل، دراسة منشورة على موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، وللمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى موقع موسوعة على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:

htto://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslhaDamar/sec01.doc_cvt.htm

(٦٣) محمد نبيل فؤاد طه، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومى فى ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية. ندوة (الخيار النووى فى الشرق الأوسط)، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٥.

(٦٤) سيكنور ليونارد، ١٩٩٢ - انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط. مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع (١٠)، ص٣١.

(٦٥) صحيفة الحياة اللندنية، ١٩٩٩/١٠/٩.

(٦٦) شئون الأوسط، العدد ١٠٦، ٢٠٠٢، السنة الثالثة عشرة، ص٦٥.

(٦٧) ثابت أحمد، ٢٠٠٤ - جوانب الصراع العربى الإسرائيلى ومجالاته. للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى الموقع المعرفة، قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣، على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكترونى التالى:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0955540-8D7C-45F7-A05C-570452EB9802.htm#4

(68) Claudia Baumgart and Harald Muller, A Nuclear Weaoolls-Free Zone in the Middle East: A Pie ill the Sky?.: Winter 05-2004, The Washington Quarterly, Vol. 28, No. 1.

(69) Ibid, Vol. 28, No. 1.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

- الأشهب نعيم، ٢٠٠٥ - مشروع الشرق الأوسط الكبير: أعلى مراحل التبعية. ط١، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٣١ صفحة.
- إبراهيم بشار، ٢٠٠٠ - النظام الشرق أوسطي. ط١، دار الحصاد، دمشق، سورية، ١١١ صفحة.
- إبراهيم على، ١٩٩٨ وأخيرًا نجرؤ على الكلام: الاستراتيجية والأساطير الصهيونية. ط١، مؤسسة السيرة العربية، القاهرة، ٥٠٦ صفحة.
- أبو خزام إبراهيم، ١٩٩٩ - الحروب وتوازن القوى: دراسته. ط١، الأهلية، عمان، الأردن، ٣٥١ صفحة.
- البيطار نديم، ٢٠٠٢ - هل يمكن الاحتكام إلى الولايات المتحدة. ط٢، مكتبة بيسان، بيروت، لبنان، ٢٣٧ صفحة.
- السماك محمد، ١٩٩١ - الأصولية الإنجيلية، أو الصهيونية المسيحية والموقف الأمريكي. ط١، مركز دراسات العالم الإسلامي، القاهرة، ١٩١ صفحة.
- بريجنسكى زبيغنيو، ٢٠٠٣ - رقعة الشطرنج الضخمة. ط١، ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة.
- بريجنسكى زبيغنيو، ٢٠٠٤ - الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم. ترجمة عمر الأيوبى، ط١، دار الكتاب العربى، بيروت.
- تايلر برادلى أ.، ٢٠٠٤ - السلام الأمريكى والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية لأمريكا فى المنطقة بعد ١١ سبتمبر. ترجمة: عماد فوزى الشعيبى، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- تشومسكى نعوم، ٢٠٠٢ - الصدمة: الحادى عشر من سبتمبر. تعريب: سعيد الجعفر، ط١، دار الكتاب العربى، دمشق، القاهرة.
- تشومسكى نعوم، ٢٠٠٤ - الهيمنة أم البقاء: السعى الأمريكى إلى السيطرة على العالم. ترجمة: سامى الكعكى، ط١، دار الكتاب العربى، بيروت.
- تشومسكى نعوم، ٢٠٠٣ - العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل. ترجمة: حمزة المزينى، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، ٢٧٥ صفحة.

- جرجس فواز، ٢٠٠٠ السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومَن يصنعها؟. ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية.
- رامبتون شيلدون و ستوبر جون، ٢٠٠٤ - أسلحة الخداع الشامل: استخدام الدعاية فى حرب بوش على العراق. ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- راى ميلان، ٢٠٠٢ - خطة غزو العراق. ترجمة: حسن الحسن، ط١، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، ٣٤٤ صفحة.
- داود أحمد يوسف، ١٩٩٨ - رقصة الشيطان: برنامج العمل الصهيونى لنصف القرن المقبل: دراسة. ط١، اتحاد الكتاب العرب، سورية، ٣٠٤ صفحة.
- سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٨ - الشرق أوسطية مخطط أمريكى صهيونى. ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، ٣١٠ صفحة.
- فورسبرج راندال، ١٩٩٨ - منع انتشار الأسلحة النووية. ترجمة سيد هدارة، ط١، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، ١٩٩ صفحة.
- فوكوياما فرانسيس، ٢٠٠٧ - أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجدد. ترجمة: محمد محمود التوبة، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض.
- فوكوياما فرانسيس، ١٩٩٣ - نهاية التاريخ. ترجمة: حسين الشيخ، ط١، دار العربية للعلوم، بيروت.

ثانيًا- الوثائق:

- مجموعة من كلمات وتصريحات الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية.
- مجموعة من كلمات وتصريحات فاروق الشرع وزير الخارجية السورى الأسبق.
- مجموعة من كلمات وتصريحات وخطب لقادة ومسئولين رسميين أمريكيين.

ثالثًا- المراجع الأجنبية:

- ABDALLAH H. 1994 a dictionary of international relations and conference. Beirut led. Lebanon, p. 654.
- ALLISON R and Lena Jonson. 2003-Central Asian Security. Royal London. second edition-Institute of International Affairs.
- ATKINSONS R., 1993-Crusade: the Untold Story of the Persian Gulf War. Middle East Policy. New York.

- CHARLES W. kegleg. Jr. 1982-Eugene R. Witt Kopf, American foreign policy, 2nd. New York : st martins press.
- EL-ADAH S. 1986- a dictionary of diplomacy and international– English. Beirut led, Lebanon, p. 550.
- KRAMER H. 2000-A Changing Turkey: the Challenge to Europe and the Washington D.C.,. United State. Brookings Institution Press.
- MANISALI E. 1989-Turkey's Place in the Middle East: Economic, Political, and Cultural Dimensions, Middle East Business and Banking, Istanbul.
- PEARSON R., 2002- The United States and Turkey. Remarks to Assembly Washington D.C.,. of Turkey American Association.
- Claudia Baumgart and Harald Muller. A Nuclear Weapons-Free Zone in the Middle East: A Pie in the Sky? :Winter 2004-05.The Washington Quarterly, Vol. 28, No. 1.

Researches:

- GEORGE .E, Gruen. 1985-Turkey's Relation with Israel Arab Neighbor's.
- Middle East Review, Vol. XVII, No.3, USA.
- GRESH A., 1998-Turkish-Israeli-Syrian Relations and their Impact on the Middle East. Middle East Journal, Vol. 52, No.2, Spring.
- KHADDORICE M., 1957-The Problem of RegionaJ Security in the Middle East. The Middle East Journal, Vol-II, No.4.
- KIBAROGLU M., 2005-Turkey's Concerns about the State-Building Efforts in Iraq. The Iranian Journal of International Affairs, Vol. XVIII, No.4 , winter, Tehran.
- Michael M., Guner, 1996-The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq. The Middle East Journal, Vol. 50, No.2, Spring, USA, Middle East Institute.

مواقع إنترنت:

- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslhaDamar/sec01.doc_cvt.htm
- htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/davis.htm
- htto://usinfo.state.gov/journals/itps/0702/ijpa/kartchner.htm
- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A73ED539-9248-4A16-869F-E145AA09C7D9.htm?wbc_purpose=Basic
- http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-s-b.htm